



مؤسسة دبي للمستقبل  
DUBAI FUTURE FOUNDATION

# تقرير استشراف الاتجاهات العالمية لمؤشرات قياس الناتج المحلي الإجمالي

سبتمبر 2024

ملخص

DUBAIFUTURE.AE



تم ذكر البيانات في هذا التقرير على سبيل المثال لا الحصر.

وفي حين أن أفكار ومحتوى هذا التقرير بالكامل من إعداد مؤسسة دبي للمستقبل، فقد تم استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي للمساعدة في تحسين اللغة من حيث القواعد والأسلوب والترجمة، وهو ما أعقبه مراجعة من قبل المحررين المتخصصين.

#### الاقتباس الموصى به

Dubai Future Foundation (2024) 'The Future of Progress: A foresight report on the global transition beyond GDP'.

[www.dubaifuture.ae/the-future-of-progress](http://www.dubaifuture.ae/the-future-of-progress)



# ملخص

الناتج المحلي الإجمالي مؤشر اقتصادي أساسي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة، والمدخرات والاستثمارات والإنفاق الحكومي، والعائدات الضريبية، وصافي الصادرات، داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلاً) خلال مدة زمنية محددة. وقد بدأ اعتماد هذا المؤشر قبل نحو 80 عاماً خلال مؤتمر بريتون وودز عام 1944 (Dickinson, 2011). ومنذ ذلك الوقت، تطوّر الناتج المحلي الإجمالي ليصبح معياراً عالمياً لتقييم النمو على المستوى الوطني، وبات أساساً للشروط التي يجب على الدول استيفائها للمشاركة في الاقتصاد العالمي والاستفادة من النظام المالي الدولي (بما في ذلك أنظمة المساعدات والإقراض والتمويل).





## التحول إلى "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي"

**والبيئي للأفراد والبيئة التي يعيشون فيها في الحاضر أو المستقبل.** ومن هذا المنطلق، ولو تطلعنا إلى العالم من منظور شامل عبر العقود الماضية، سندرك أن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي لم يواكب جوانب مهمة ومؤثرة في الاقتصاد، مثل الاستدامة والمرونة ومصحة الأجيال القادمة، كما أنه لا يقدم صورة كاملة عن الازدهار ولا يأخذ في الحسبان منظور المجتمعات المتطورة حول مفهوم النجاح. **رغم أنه أفضل مقياس استخدمه الاقتصاديون على مدى ثمانية عقود، إلا أن العالم قد شهد تطوراً كبيراً وتغييرات جذرية تتطلب أسلوباً جديداً لتعريف وتقييم النمو.**

الناتج المحلي الإجمالي مؤشر مهم على صحة الاقتصاد العام وحجمه، ونمو الاقتصاد أو ركوده، وأيضاً مقارنة الأداء الاقتصادي للدول، فهو مقياس عالمي شفاف يعتمد على نظام إحصائي ومعياري موثوق تتبعه جميع دول العالم وفق توجيهات محددة وواضحة؛ إلا أن هذا النظام الذي يعد مقياساً لصحة الاقتصاد والنمو على المستوى الوطني لم يتطور بما يواكب متطلبات الاقتصادات الحديثة والتقدم التقني المصاحب لها، وتغيّر الكثير من مفاهيم القيم الاجتماعية مثل جودة الحياة والرفاه الاجتماعي.

**ويشير مصطلح "النمو" في هذا السياق إلى الجهود المبذولة للارتقاء بالوضع الاقتصادي والاجتماعي**

## الجهود العالمية الأساسية

ومؤشرات جديدة ومتطورة، فضلاً عن تشكيل تحالفات جديدة وتطوير أطر عمل شاملة، وإعداد تقارير وتقييمات حول مؤشرات لم تؤخذ في الاعتبار من قبل مثل جودة حياة الأفراد والثروة الشاملة والابتكار والقدرة التنافسية العالمية. **وهناك مناطق ودول ومدن حول العالم قد اعتمدت بالفعل واحداً أو أكثر من هذه المؤشرات الجديدة التي تعكس النمو الفعلي والحقيقي من خلال قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي.**

بدأت محاولات التغيير وقياس مستوى النمو بما يتجاوز حدود الناتج المحلي الإجمالي منذ ١٥ عاماً تقريباً، منذ إطلاق التقرير الذي أعده ستيفليتز وسن وفيتوسيفي في عام ٢٠٠٩، والذي دعا لقياس النمو الوطني وتحليله بطريقة شاملة تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية؛ واستمرت تلك المحاولات منذ ذلك الحين مما أدى إلى زيادة عدد المؤشرات العالمية التي تهدف إلى تقييم الدول والمدن وتصنيفها ضمن إطار يتجاوز النمو الاقتصادي، بل وبدأت بعض المنظمات العالمية غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية التركيز في اعتماد معايير أكثر شمولية لقياس النمو، وتمّ التوصل إلى اتفاقيات



## تحديات التحول لقياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

إذن، سيبدأ انتقال العالم إلى "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي" عندما لا ننظر إلى الناتج المحلي الإجمالي باعتباره الطريقة الوحيدة لتحديد مستويات التقدم والنمو على الصعيد الوطني. وقد بذل نخبة من العلماء والأكاديميين والمؤسسات البحثية ومراكز الفكر جهوداً كبيرة لتطوير إطار عمل لمعالجة التحديات التي تعيق هذا التحول، ولكن برزت تحديات أخرى من بينها: عدم الاتفاق حول المفهوم والأسس النظرية للنمو الاقتصادي ومنهجية التقدم، وكذلك عدم وضوح الإجراءات العملية المتعلقة بكيفية إدراج الأبعاد التي ينبغي قياسها في النظام الجديد وتوقيت إدراجها، وإذا ما كان يتطلب المستقبل الذي نتطلع إليه اتخاذ تدابير جديدة تكميلية للناتج المحلي الإجمالي أو أخرى تحسنه أو تحل محله بالكلية.

ورغم هذا التقدم إلا أنه لم يتم الاتفاق بعد على معيار دولي معتمد للتحول "لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي". ونعني بذلك تبني تدابير جديدة أو مُطوّرة لتقييم التقدّم، بحيث توفر رؤية واضحة حول الأداء الفعلي للاقتصادات، وتشمل الأفراد والبيئة ومدى استعداد كل منهما لمواجهة المستقبل.

وظلت الجهود الرامية لتطوير مؤشرات جديدة لقياس "ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي" مجرد مساهمات هامشية ومكمّلة للناتج المحلي الإجمالي، كما أنها اقتصرت على قلة من الدول والمدن، ولم يتم التنسيق لتطويرها وتطبيقها على نطاق عالمي حتى الآن، لا سيما مع تردد الاقتصادات النامية والصغيرة في اعتماد معايير جديدة نظراً لعدم تمكنها من تحقيق متطلبات الناتج المحلي الإجمالي إلا من فترة قريبة.

ويتمثل التحدي في صعوبة وضع نظام أو إطار عمل موحد يجمع كل الأبعاد والجوانب المؤثرة في القياس، واعتماد ذلك النظام أو الإطار لدى جميع دول العالم، على أن يكون في الوقت نفسه سهل التنفيذ، وأن يتيح قياس أداء الاقتصاد على المستوى الوطني وإجراء المقارنات على المستوى العالمي.

<sup>1</sup> يُشار إليها أيضًا بالنقاشات الدائرة حول النمو.



## انتقال العالم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

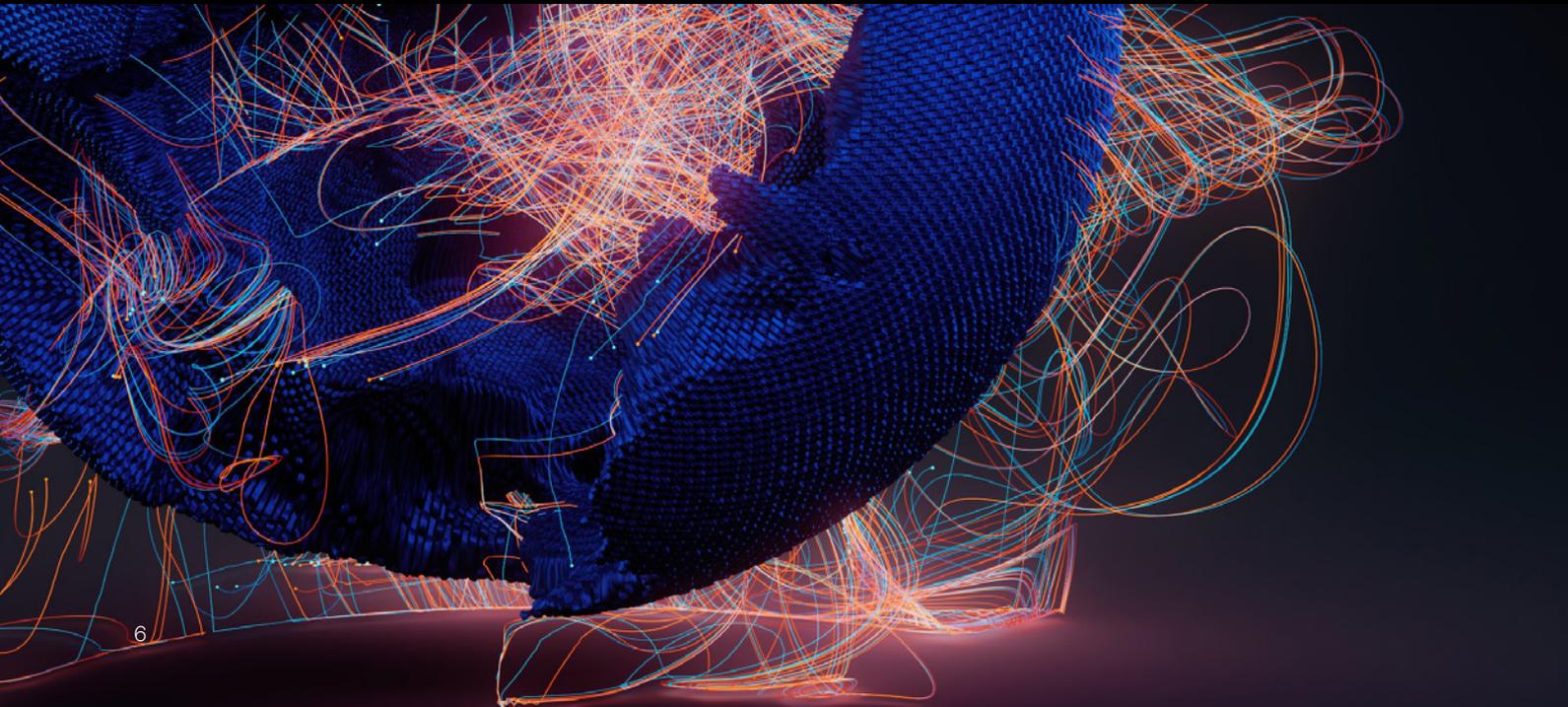
إلى أنظمة التمويل الدولية والمساعدات والقروض؛ (6) تبني نظام فعال لإعداد التقارير.

**ومن خلال تحليلاتنا البحثية ونتائج مناقشاتنا مع الخبراء، المستقبل المفضل هو أن نتمكن من تحديد مستوى النمو وفق مقياس أبعد من الناتج المحلي الإجمالي بطريقة عملية سهلة يمكن اعتمادها في جميع الدول وقابلة للتكيف مع مختلف التحوّلات التقنية والاجتماعية، ومتفاعلة مع المجتمع الدولي وتعد جزءاً لا يتجزأ من منظومته. كما يشمل هذا المستقبل إعداد التقارير الشاملة حول الأصول المالية والبشرية والطبيعية، دون قصرها على مجرد السلع والخدمات المُنتجة والمستهلكة.**

قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي هو تحولاً في العقلية والإجراءات الحالية، واعتماد منهج عمل متعدد التخصصات لتمكيننا من تطوير تصوّر أكثر شمولية لقياس النمو العالمي وإعداد التقارير حوله. وقد استخدمنا منهجية التنبؤ العكسي (Backcasting) لاستكشاف احد المسارات لتحقيق هذا التحول العالمي. ونطمح من خلال هذه المنهجية، إلى وضع خريطة طريق<sup>2</sup> للتغلب على التحديات الأساسية لهذه الرحلة.

وتتضمن خارطة الطريق ست مراحل رئيسية، وهي: (1) وضع تعريف واضح للتقدم ومجموعة من المبادئ المشتركة التي تهدف إلى إرساء الأساس للحوار العالمي، وتحديد أسلوب طرح موحد ومقنع بشأن تجاوز الناتج المحلي الإجمالي؛ (2) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التغلب على القيود والتحديات التي يواجهها الناتج المحلي الإجمالي؛ (3) إنشاء إطار عمل للتقدم مبني على تعريف واضح لمفهومه ومجموعة من المبادئ المشتركة، إلى جانب تحديد التحديات والقيود التي يواجهها الناتج المحلي الإجمالي؛ (4) تقييم الجوانب المضمنة في القياس وكذلك المقاييس المستخدمة بواسطة إطار شامل لعملية القياس؛ (5) تطبيق معايير موحدة تركز على النمو كأساس للوصول

<sup>2</sup> تمثل خريطة الطريق هذه واحدة من عدة خرائط قد يحددها أحد خبراء استشراف المستقبل بناءً على مجموعة من الخيارات الاستراتيجية.





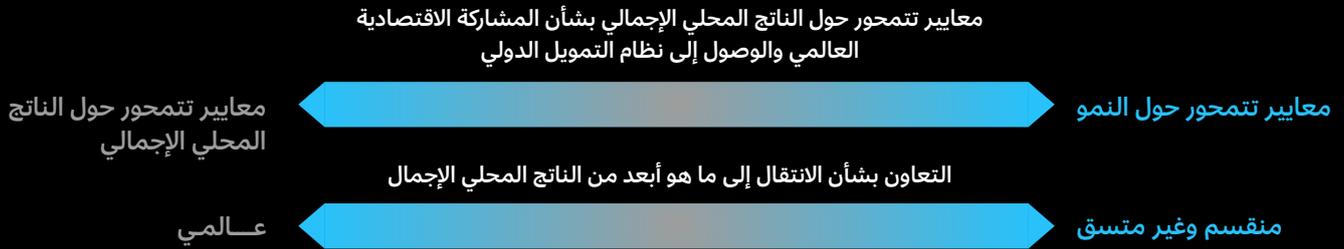
## سيناريوهات التحول العالمي لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي

تأثير العولمة في سياسات الدول. أما **الفرضية الثالثة**، فتشير إلى أنّ انتقال العالم إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي سيكون له مستويين على أقل تقدير: عالمي ووطني وربما - في بعض السياقات - إقليمي؛ وقد تتداخل وتتشابك هذه المستويات فيما بينها أو لا. ولذلك، فإن توصياتنا الواردة في هذا التقرير لا تتضمن إرشادات مفصلة حول كيفية تعامل المناطق والدول مع التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير **الفرضية الرابعة** إلى أنّ بعض الأبعاد ستختلف باختلاف السياقات وتنوعها وستتغير بمرور الوقت مع تطور القيم العالمية والبحث في الظواهر الاجتماعية. أما **الفرضية الخامسة والأخيرة** فتشير إلى أنّ التقدم في العلوم والتقنيات السلوكية (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والأتمتة) سيمكّن، ولن يعيق، التحول إلى ما بعد الناتج المحلي الإجمالي، رغم وجود تحديات كالعادة مرتبطة بالتقنيات المتقدمة والحديثة

فيما يخص التحول نحو قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، تمكّننا من تحديد أربعة سيناريوهات مستندة إلى حالتين من حالات المتغيرات الغامضة، وهما: مستوى التعاون العالمي بشأن قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، ومدى اعتماد متطلبات المشاركة الاقتصادية العالمية والوصول إلى التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي. وفي وضعنا الحالي (أي حالة ركود عملية التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي)، تتمثل الإشارات (Signals) التي ينبغي أن نبحث عنها في "الاتفاقيات العالمية" المتعلقة بموضوع قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، وتغيير السياسات والمتطلبات المتعلقة بالمشاركة في الاقتصاد العالمي واستحقاق المساعدات وحوكمة الديون وإجراءات التمويل العالمي.

ترتكز جميع السيناريوهات على **خمس فرضيات**؛ وتتمثل **الفرضية الأولى** في عدم الحكم مسبقاً بشأن تضمين أو عدم تضمين المقاييس الحالية للناتج المحلي الإجمالي في الإطار المستقبلي للانتقال لما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. وتؤكد **الفرضية الثانية** أن قياس النمو وإعداد التقارير حوله سيظلان أولوية وطنية مع افتراض استمرار

### أبرز المتغيرات الغامضة



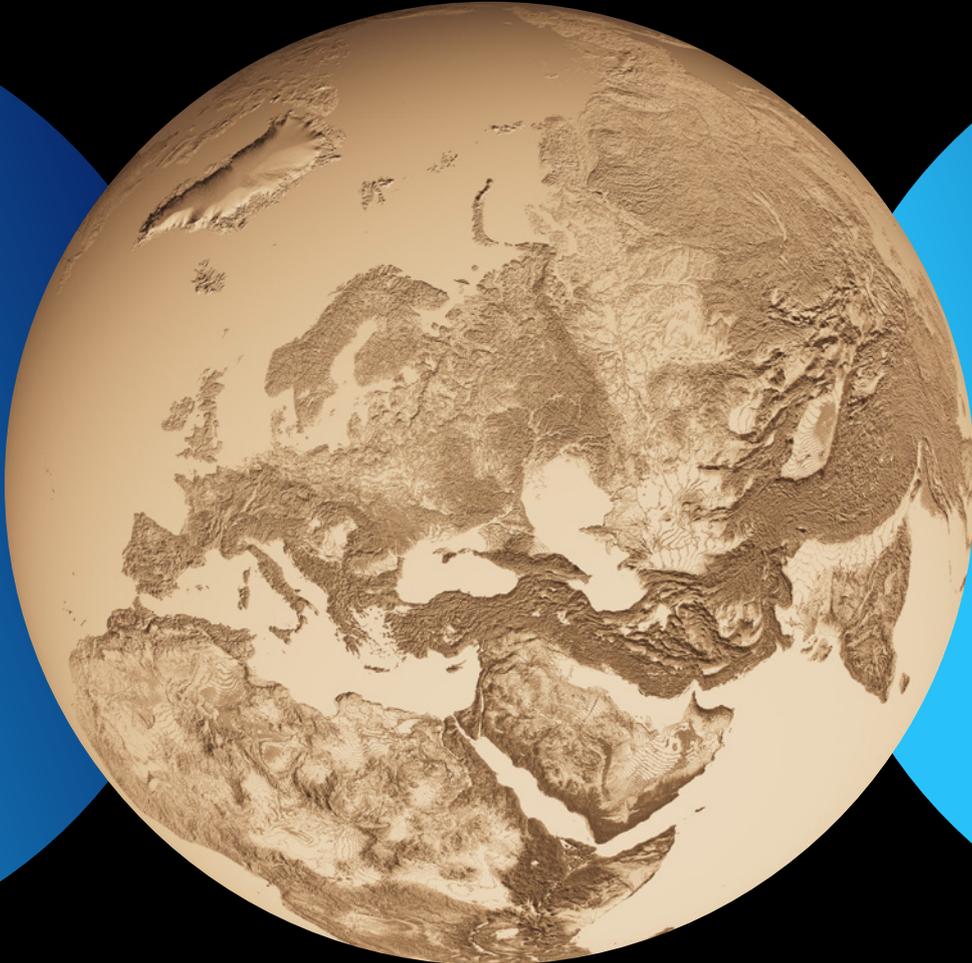


## التوصيات العالمية

**يضمن تعزيز التعاون الدولي لمواءمة الأهداف والمفاهيم والأساليب اللازمة لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي.**

ونسعى من خلال توصياتنا التالية إلى ترسيخ هذا الأساس، وإضافة صوتنا إلى الجهود الكبيرة التي تم تحقيقها حتى الآن.

بينما يوجد اليوم العديد من الأساليب والأطر والمؤشرات التي ستؤثر على مستقبل التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، ومع عدة تطورات قادمة، إلا أن العالم عند مفترق طرق نحتاج فيها إلى اعتماد مقياس مقنع يُمكن مقارنته في مختلف أنحاء العالم وفي جميع مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليكون حجر الأساس لعملية التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث



## 1

## إنشاء شبكة عالمية للوصول إلى تعريف موحد للتقدم

إنشاء شبكة عالمية متنوعة تضم ممثلين من القطاع الأكاديمي والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات المعنية بالتنمية من مختلف الأقاليم ومستويات التنمية الاقتصادية، للوصول إلى تعريف عالمي موحد للتقدم يشمل الاقتصاد والمجتمع والبيئة، بصرف النظر عن وجهة النظر حول النمو.

## 3

## إنشاء مجموعة عمل عالمية لوضع إطار أولي للمقياس المبتكر الجديد

يتم تشكيل مجموعة عمل عالمية تسهم في تصميم إطار أولي لمقياس جديد أو لوحة بيانات لرصد النمو وإعداد التقارير حوله. كما يمكن أن يتوسع نطاق المشاركة في مجموعة العمل هذه لتشمل باحثين من مختلف التخصصات والمناطق حول العالم، والأهم من ذلك من مختلف المنظمات والتحالفات<sup>3</sup> التي شاركت وعملت على التوصل إلى مقياس جديد للتقدم. وعقب ذلك، تقوم مجموعة العمل بتحديد المجموعة الملائمة من الأبعاد التي ينبغي قياسها بناءً على التعريف والمبادئ المشتركة للتقدم العالمي وذلك بعد التوصل إلى اتفاق بشأن معالجة التحديات الحالية المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي.

## 2

## تحديد مبادئ مشتركة للتقدم العالمي

تقوم تلك الشبكة العالمية بوضع مبادئ للتقدم العالمي والتوافق بشأنها بناءً على تعريف النمو الذي تم الاتفاق عليه، لتكون هذه المبادئ بمثابة الأساس الذي ينطلق منه المجتمع الدولي في رحلته للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم التحقق من ملاءمة تلك المبادئ بمشاركة المجتمعات من كل أنحاء العالم.

## 4

## إطلاق المواقع التجريبية العالمية

اختيار موقع تجريبي أو أكثر حول العالم لاختبار كل جانب من جوانب النمو بمفهومه المتفق عليه، وتقييم ذلك الجانب وتحسينه بهدف إنشاء إطار قوي للتقدم استناداً إلى مبادئه المشتركة وإطاره المحدث، على أن يشرف على هذه العملية مجموعة العمل العالمية للتأكد من ملاءمة منهجية العمل وقابليتها للتطبيق العملي والتأقلم مع المتغيرات.

<sup>3</sup> من بين الأمثلة تحالف اقتصادات جودة الحياة، والرابطة الدولية لبحوث الدخل والثروة، والرابطة الدولية للمدخلات والمخرجات، جمعية قياس الاقتصاد، ومركز "وات ووركس" لجودة الحياة.

## ملاحظات ختامية

زادت الحاجة مؤخراً لإعادة النظر في المقياس المعياري للنمو الوطني والازدهار على مستوى العالم، أو بعبارة أخرى، أصبح من الضروري التحول إلى قياس ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد أدى الناتج المحلي الإجمالي دوره كمقياس عالمي وشفاف للنمو الاقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، وطالما نظر العالم إليه على أنه نظام إحصائي متين قائم منذ عقود من الزمن إلى جانب نظام الحسابات الوطنية المعترف به دولياً لقياس النشاط الاقتصادي والنمو وإعداد التقارير حوله، لكن العالم قد شهد تغييرات جذرية انعكست في تسارع وتيرة التقدم التقني ونشوء أولويات عالمية جديدة أبرزت جميعها تلك القيود التي تحد من نطاق الناتج المحلي الإجمالي في الحاضر أو المستقبل.

ومع تضافر الجهود العالمية لتنفيذ مبادرات مشتركة مثل أهداف التنمية المستدامة والالتزامات المناخية، سيصبح التحول إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي أمراً حتمياً لا مفر منه. وسيكون من الضروري تطوير مقياس بديل لقياس لتقدم على مدى السنوات العشر إلى العشرين المقبلة، ليعكس ويشمل الاقتصادات الجديدة والمستقبلية، والأولويات البيئية والتطورات المجتمعية، مع العلم أنه لم يُعرف بعد ما إذا كان هذا التحول سيؤدي إلى الاستغناء عن الناتج المحلي الإجمالي أم لا.

ورغم الجهود العالمية والكتب والتقارير الصادرة في هذا المجال، لم يتم حتى الآن تطوير معيار متفق عليه دولياً للانتقال إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. واعتمدت بعض المدن والدول منهجيات ذات طابع محلي إلى حدٍ كبير، واتخذت قرارات مختلفة بشأن المقاييس ذات الصلة، ولذلك كان نطاق الإجماع العالمي أو المقارنات الدولية محدوداً جداً.

وفي عام 2022، ناقشت مؤسسة دبي للمستقبل في تقرير "الفرص المستقبلية: 50 فرصة عالمية" (DFF, 2022)، فرصة مستقبلية تمحورت حول السؤال التالي: "ماذا لو استطعنا قياس القيمة الحقيقية لاقتصاداتنا؟" وفي عام 2023 (DFF, 2023a)، عادت لتطرح سؤالاً آخر وهو: "هل يمكن أن نقيس الإمكانيات المستقبلية للدول كما

**وخلال الخمسين عاماً القادمة، ستتطور احتياجات المجتمعات التي ستسعى بدورها لتحقيق المزيد من الازدهار وتعزيز جودة حياتها** (DFF, 2023b) كما سيعيش كل فرد مستقبلاً مختلفاً بالكلية عن غيره، وذلك حسب مكان إقامته والتحديات التي تواجه مجتمعه ودولته؛ إذ ستنجح بعض الدول والمجتمعات في تجاوز التحديات ومواجهة المتغيرات الغامضة، في حين قد لا تتمكن دول أخرى من تحقيق ذلك. إلا أننا ندرك في جميع الأحوال أن النمو الاقتصادي، رغم أهميته، لن يكون كافياً في المستقبل.

وخلال الخمسين عاماً القادمة، ستتطور احتياجات المجتمعات التي ستسعى بدورها لتحقيق المزيد من الازدهار وتعزيز جودة حياتها (DFF, 2023b) كما سيعيش كل فرد مستقبلاً مختلفاً بالكلية عن غيره، وذلك حسب مكان إقامته والتحديات التي تواجه مجتمعه ودولته؛ إذ ستنجح بعض الدول والمجتمعات في تجاوز التحديات ومواجهة المتغيرات الغامضة، في حين قد لا تتمكن دول أخرى من تحقيق ذلك. إلا أننا ندرك في جميع الأحوال أن النمو الاقتصادي، رغم أهميته، لن يكون كافياً في المستقبل.

وخلال الخمسين عاماً القادمة، ستتطور احتياجات المجتمعات التي ستسعى بدورها لتحقيق المزيد من الازدهار وتعزيز جودة حياتها (DFF, 2023b) كما سيعيش كل فرد مستقبلاً مختلفاً بالكلية عن غيره، وذلك حسب مكان إقامته والتحديات التي تواجه مجتمعه ودولته؛ إذ ستنجح بعض الدول والمجتمعات في تجاوز التحديات ومواجهة المتغيرات الغامضة، في حين قد لا تتمكن دول أخرى من تحقيق ذلك. إلا أننا ندرك في جميع الأحوال أن النمو الاقتصادي، رغم أهميته، لن يكون كافياً في المستقبل.



أعد هذا التقرير فريق عمل أبحاث دبي للمستقبل ضمن مؤسسة دبي للمستقبل التي تصدر العديد من الدراسات والتقارير الاستشرافية باستخدام التحليل القائم على الأدلة والخيال بهدف مساعدة الجهات المعنية على توقع المستقبل والاستعداد له بشكل أفضل.

يمكنكم الاطلاع على منشوراتنا السابقة عبر الرابط الإلكتروني:

[www.dubaifuture.ae/insights](http://www.dubaifuture.ae/insights)





## ملاحظات ختامية

---

Global 50 report'. [www.dubaifuture.ae/wp-content/uploads/2023/02/GPW-Report-Eng.pdf](http://www.dubaifuture.ae/wp-content/uploads/2023/02/GPW-Report-Eng.pdf)

Dickinson, E. (2011) 'GDP: A brief history'. *Foreign Policy*, 3 January. <https://foreignpolicy.com/2011/01/03/gdp-a-brief-history>

Stiglitz, J., Sen, A. and Fitoussi, J. (2009) 'Report by the commission on the measurement of economic performance and social progress'. OECD. <https://ec.europa.eu/eurostat/documents/8131721/8131772/Stiglitz-Sen-Fitoussi-Commission-report.pdf>

DFF (2022) 'Future opportunities report: The Global 50'. Dubai. [www.dubaifuture.ae/wp-content/uploads/2022/02/Future-Opportunities-Report-TheGlobal50-English.pdf](http://www.dubaifuture.ae/wp-content/uploads/2022/02/Future-Opportunities-Report-TheGlobal50-English.pdf)

DFF (2023a) 'Future opportunities report: The Global 50'. [www.dubaifuture.ae/wp-content/uploads/2023/04/THE-GLOBAL-50-EN.pdf](http://www.dubaifuture.ae/wp-content/uploads/2023/04/THE-GLOBAL-50-EN.pdf)

DFF (2023b) 'Navigating the future for growth, prosperity and well-being: The foundation of the

## نبذة عن مؤسسة دبي للمستقبل

تسعى مؤسسة دبي للمستقبل إلى تحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، لتعزيز مكانة دبي باعتبارها رائدة مدن المستقبل، بالتعاون مع شركائها من الجهات الحكومية والشركات العالمية والمبتكرين والشركات الناشئة ورواد الأعمال في دولة الإمارات وخارجها.

وتتمثل ركائز استراتيجية المؤسسة في تخيّل المستقبل وتصميمه وتنفيذه، وذلك بدعم وإشراف سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي رئيس مجلس أمناء مؤسسة دبي للمستقبل. وتطلق المؤسسة برامج ومبادرات محلية وعالمية ومشاريع مبتكرة ونوعية لتحقيق هذا الهدف، كما تتولى إعداد خطط واستراتيجيات مستقبلية وتقارير حول السيناريوهات المستقبلية المحتملة، بما يدعم مكانة دبي كمركز عالمي لتطوير وتبني أحدث الحلول والممارسات المبتكرة لخدمة الإنسانية.

وتركز المؤسسة على تحديد أبرز التحديات التي تواجه المدن والمجتمعات والقطاعات في المستقبل وتحولها إلى فرص نمو واعدة من خلال جمع البيانات وتحليلها ودراسة التوجهات العالمية ومواكبة التغيرات المتسارعة. كما تحرص على استكشاف القطاعات الجديدة والناشئة وتكاملها مع القطاعات والصناعات القائمة.

وتشرف مؤسسة دبي للمستقبل على عدد كبير من المشاريع والمبادرات الرائدة مثل متحف المستقبل، ومنطقة 2071، ومسرعات دبي للمستقبل، وأكاديمية دبي للمستقبل، ومختبرات دبي للمستقبل، ودبي 10X، وأبحاث دبي للمستقبل، وزمالة دبي للمستقبل، ومؤشر دبي للجاهزية للمستقبل، وبرنامج دبي للبحث والتطوير، ومختبر دبي للتصميم، ومركز الإمارات العربية المتحدة للثورة الصناعية الرابعة، ومنندى دبي للمستقبل، وغيرها. وتسهم المؤسسة، من خلال مبادراتها المعرفية ومراكزها لتصميم المستقبل، في بناء قدرات أصحاب المواهب، وتمكينهم وصقل مهاراتهم، بما يمكّنهم من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في دبي ودولة الإمارات.

[dubaifuture.ae](http://dubaifuture.ae)

[research@dubaifuture.gov.ae](mailto:research@dubaifuture.gov.ae)

[d](#) [x](#) [in](#) [f](#) [@](#) [v](#) @dubaifuture

## إخلاء المسؤولية

تم إعداد هذا التقرير لأغراض إعلامية وتعليمية وإرشادية، وهو يتضمن توجهات مستقبلية مبنية على الدراسات والبحوث، وليس بالضرورة لاعتمادها أو العمل بها. وبناءً عليه، تخلي مؤسسة دبي للمستقبل مسؤوليتها بالكامل عن كل ما يتعلق بمحتوى التقرير واستخدامه.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمؤسسة دبي للمستقبل © 2024

جميع المواد الواردة في هذا التقرير مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي - نسب المصنف 4.0 دولي (رخصة المشاع الإبداعي)، باستثناء المحتوى المقدم من أطراف ثالثة أو الشعارات أو أي مادة محمية بعلامة تجارية أو مشار إليها في هذا التقرير. رخصة المشاع الإبداعي اتفاقية ترخيص نموذجية تتيح نسخ التقرير وتوزيعه ونقله وتكييفه شريطة نسب العمل لصاحبه، وهي متاحة على الرابط:

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode>

يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لمعلومات الأطراف الثالثة المدرجة في هذا التقرير ومواردها ضمن قسم الملاحظات وقائمة المراجع. ويستثنى إخلاء المسؤولية هذا أيضاً بصفة خاصة العلامات التجارية لكلمة مؤسسة دبي للمستقبل وشعارها من نطاق ترخيص المشاع الإبداعي هذا.

تم إعداد هذا التقرير باللغة الإنجليزية، وتُرجم بعدها إلى اللغة العربية لملاءمة القارئ العربي فقط، مع مراعاة الدقة الكاملة في نقل المحتوى. ومع ذلك، فإن النسخة الإنجليزية هي النسخة التي يُعتد بها في حالة وجود أي تناقضات أو معلومات متعارضة بين النسختين.



مؤسسة دبي للمستقبل  
DUBAI FUTURE FOUNDATION

حقوق النشر © 2024 مؤسسة دبي للمستقبل. جميع الحقوق محفوظة.

DUBAIFUTURE.AE

